

الباب الثاني

في أحكام التوكيل بالخصومة واستيفاء الحقوق

وفيه عشر مسائل :

- المسألة الأولى : التوكيل بالخصومة من غير رضى الخصم.
- المسألة الثانية : حضور الموكل بالخصومة وعدم حضوره.
- المسألة الثالثة : التوكيل في شيء معلوم.
- المسألة الرابعة : إقرار الوكيل على موكله.
- المسألة الخامسة : الوكيل في الخصومة وإثبات الحق لا يملك استيفاءه.
- المسألة السادسة : الوكيل في استيفاء الحق لا يملك إثباته.
- المسألة السابعة : توكيل الخصمين رجلاً في نفس الخصومة.
- المسألة الثامنة : إذا وُكِّلَ باستيفاء حقه من إنسان، فهل له القبض من ورثته؟
- المسألة التاسعة : الوكيل بالبيع أو بالقسمة أو بطلب الشفعة لا يملك إثبات الملك.
- المسألة العاشرة : التوكيل باستيفاء حقه من عين أو دين.

الباب الثاني

في أحكام التوكيل بالخصومة واستيفاء الحقوق

وفيه عشر مسائل:

[٢٥٨] إحداها : [التوكيل بالخصومة من غير رضى الخصم]:

يجوز لكل واحد من الخصمين أن يوكل بالخصومة من غير رضى خصمه ،
وليس للخصم أن يمتنع من مخاصمته ، سواء كان للموكل ~~(١)~~ عذر أو لم يكن
(٣).

وقال أبو حنيفة . (رحمه الله) ~~(٢)~~ : إن كان الموكل غائباً أو مريضاً أو
امراًة مخدرة^(٥) ، فله أن يوكل دون رضى الخصم ، وإن كان الخصم حاضراً قادراً

~~(١)~~ في (م) : بالخصوم .

~~(٢)~~ في (ج) : للتوكيل .

(٣) انظر : الحاوي الكبير ٥٠٢/٦ ، المهذب ٣٤٨/١ ، بحر المذهب ١٥٣/٨ ، الوسيط
٢٧٨/٣ ، حلية العلماء ١٢٣/٥ ، التهذيب ٢١٢/٤ ، البيان ٣٩٨/٦ - ٣٩٩ ، فتح العزيز
٩/١١ ، روضة الطالبين ٢٩٤/٤ ، النجم الوهاج ٣٤/٥ ، أسنى المطالب ٢٦٢/٢ ، مغني
المحتاج ٢٣٨/٣ ، نهاية المحتاج ٢٤/٥ - ٢٥ .

~~(٤)~~ ساقط من : (م) .

(٥) المخدرة : في اللغة : مَنْ لَزِمَتْ الخِدْرُ ، والخِدْرُ : السُّتْرُ . وكلُّ ما وارك من بيتٍ ونحوه .
والخِدْرُ : سِتْرٌ يُعْدُّ للمرأة في ناحية البيت ، والجمع : خُدُورٌ ، وأخذارٌ ، وجمع الجمع :
أخذير .

والمخدرة : هي من لا يكثر خروجها لحاجات متكررة ، كشراء خُبزٍ وقُطْنٍ وبيع غزل
ونحوها ، بأن لم تَخْرُجْ أصلاً إلا لضرورة ، أو لم تَخْرُجْ إلا قليلاً لحاجة ، كزيارة وحمّام وعزاء .
==

على حضور ~~م~~ مجلس الحكم فوكل، تنعقد ~~م~~ الوكالة ، إلا أن للخصم أن يمتنع من مخاطمته. (٣)

ودليلاً : أنه أنابه مناب نفسه فيما له أن يتولاه بنفسه ، وهو مما تجري

فالمخدرة: ضد البررة.

انظر : لسان العرب ٢٣٠/٤ - ٢٣١ ، مختار الصحاح ص ٧٢ ، القاموس المحيط ص ٤٩٠ ،
المصباح المنير ص ١٦٥ ، أسنى المطالب ٣٢٧/٤ ، شرح جلال الدين المحلي مع حاشية
قليوبي وعميرة ٣١٥/٤ ، تحفة المحتاج ١٩٣/١٠ ، مغني المحتاج ٣٢٥/٤ ، المعجم الوسيط
٢٢٠/١ ، الموسوعة الفقهية ٢٦٢/٣٦ ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ١٧/٢ ،
٢٣٩/٣ .

في (م) : خصومة .

في (م) : فتعقد .

(٣) خلافاً لصاحبيه : أبي يوسف ومحمد بن الحسن - رحمهم الله - ، فإنه يجوز عندهما التوكيل في الأحوال كلها، كقول الإمام الشافعي - رحمه الله - .

ووجه قول أبي حنيفة - رحمه الله - : أن الخصومة تلزم المطلوب حتى يجب عليه الحضور والجواب، فلا يجوز أن يحيله على غيره بغير رضاه، كالدين؛ ولأن الناس يتفاوتون في الخصومة، فلعل الوكيل يكون أشد خصاماً، وأكثر احتجاجاً، فيتضرر الخصم بذلك، فلا يلزمه إلا برضاه، بخلاف المريض العاجز عن الخصومة، فإنه لا يستحق عليه الحضور، وكذلك المسافر؛ لأن تكليفه السفر مشقة فلا يلزمه الحضور، فجاز له التوكيل، فلو لم يملك النقل إلى غيره بالتوكيل لضاعت الحقوق، وهلك، وهذا لا يجوز، وكذلك إذا كانت المرأة مخدرة مستورة؛ لأنها تستحي عن الحضور لمخاف الرجال، وعن الجواب بعد الخصومة، بكرة كانت أو ثيباً، فيضيع حقها.

انظر : مختصر الطحاوي ص ١٠٨ ، تبين الحقائق ٣٥٥/٤ ، المبسوط ٧/١٩ ، بدائع الصنائع ٢٢/٦ ، الهداية ومعها شرحها: فتح القدير والعناية ٥٠٧/٧ - ٥٠٩ ، الإختيار ١٥٧/٢ ، البحر الرائق ١٤٣/٧ - ١٤٤ ، اللباب ١٣٩/٢ .

فيه النيابة ، فوجب أن لا يتوقف لزوم حكمه على رضی الغير ، كما لو وَّكَّله ~~✗~~
 بقضاء الدَّين أو استيفائه ~~✗~~ . (٣)

[٢٥٩] [المسألة] الثانية : [حضور الموكل الخصومة وعدم حضوره]:

إذا وَّكَّل وكيلاً بالخصومة مع خصمه ، والموكل حاضر معه في مجلس الحكم ، فعلى الخصم أن يخاصمه بلا خلاف^(٤) ، وإن لم يكن / الموكل حاضراً وقت الخصومة ، فلا يجب على الخصم محاكمته، حتى تثبت وكالته بما هو طريق ثبوت الحقوق: إما علم الحاكم ~~✗~~ -على قولنا: الحاكم يحكم بعلمه- ، وإما بينة ~~✗~~ يقيمها على التوكيل ، وقبل أن تثبت الوكالة عند الحاكم ، لا يسمع الحاكم دعوى الوكيل إن كان من جهة المدعي ، ولا في الإنكار إن كان من جهة المدعى عليه . (٧)

~~✗~~ في (م) : وَّكَّل .

~~✗~~ في (م) : استيفاء الدَّين .

(٣) انظر : مراجع الشافعية السابقة.

(٤) قال الإمام الشافعي -رحمه الله- في الأم (٢٣٧/٣) : «وإذا وَّكَّل الرجل الرجلَ عند القاضي بشيء، أثبت القاضي بينته على الوكالة، وجعله وكيلاً، حضر معه الخصم أو لم يحضر معه، وليس الخصم من هذا بسبيل».

وانظر -أيضاً- : الأم ١٢٦/٧، مختصر المزني ٢٠٩/٨، الحاوي الكبير ٥٠٩/٦، بحر المذهب ١٥٣/٨.

~~✗~~ ساقط من : (م) .

~~✗~~ في (م) : بيَّنة .

(٧) انظر : الحاوي الكبير ٥٠٩/٦، المهذب ٣٠٣/٢، بحر المذهب ١٥٣/٨، التهذيب ٢١٢/٤، فتح العزيز ٥٤/١١-٥٥، روضة الطالبين ٣٢٢/٤، أسنى المطالب ٢٧٤/٢.

فروع أربعة :[٢٦٠] أحدها : [ادعى وكالة إنسان في مجلس الحكم ومع حضورالخصم] :

إذا حضر مجلس الحكم وادعى وكالة إنسان في الخصومة مع آخر ، وأراد إقامة البينة على الوكالة ، فإن ~~❧~~ كان الخصم الذي يريد محاكمته حاضراً في مجلس الحكم فالبينة مسموعة ، ولا ~~❧~~ يحتاج أن يدعي حق الموكل على الخصم حتى يسمع الحاكم بينته. (٣)

وعند أبي حنيفة . (رحمه الله) ~~❧~~ . لا بدّ أن يدعي حقاً لموكله عليه حتى ينكر المدعى عليه ، ثم يقيم عليه البينة (٥) . وهذا بناءً على الأصل الذي قدمنا ذكره (٦) ، وهو أن عنده رضى الخصم شرط في الوكالة بالخصومة ، وما لم يجب الخصم عن ~~❧~~ دعوى الوكيل ، لا يحصل الرضى بالوكالة .

~~❧~~ في (ج) : إن .

~~❧~~ في (م) : لا . بإسقاط حرف العطف .

(٣) انظر : الحاوي الكبير ٥٠٩/٦ ، بحر المذهب ١٥٣/٨ - ١٥٤ ، حلية العلماء ١٢٢/٥ ، فتح العزيز ٥٤/١١ - ٥٥ ، روضة الطالبين ٣٢٢/٤ ، أسنى المطالب ٢٧٤/٢ .

~~❧~~ ساقط من : (م) .

(٥) تبين الحقائق ٣٥٥/٤ ، المبسوط ٧/١٩ ، ٩ - ١١ ، بدائع الصنائع ٢٢/٦ ، الهداية ومعها شرحها : فتح القدير والعناية ٥٠٧/٧ - ٥٠٩ ، البحر الرائق ١٤٣/٧ - ١٤٤ .

(٦) كما سبق في المسألة الأولى رقم (٢٥٨) ، صفحة (٧٤١) .

~~❧~~ في (م) : من .

[٢٦١] [الفرع] الثاني : [ادعى وكالة إنسان في مجلس الحكم،

والخصم غير حاضر]:

إذا ادعى وكالة إنسان والخصم الذي يريد محاكمته (غير حاضر) في المجلس ، فحكم هذه المسألة ، حكم من يدعي على غائب حقاً ، وسنذكر تفصيله في دعاوى .

[٢٦٢] [الفرع] الثالث : [اعتراف الخصم بين يدي القاضي بأنه وكيل

فلان]:

لو اعترف الخصم بين يدي القاضي أنه وكيل فلان ، فلا خلاف أنه لو حاكمه (يجوز ، ولكنه) هل يجب عليه محاكمته أم لا ؟ (٣)
الحكم فيه كالحكم فيما لو ادعى حقاً لموكله ، فاعترف بالوكالة بالحق (٥)

❌ في (م) : ليس بمحاضر .

❌ ساقط من : (م) .

(٣) وقد نقل الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٢٣/٤) فقال: «قال في التتمة:

وإذا اعترف الخصم عند القاضي بأنه وكيل، جاز له المحاكمة قطعاً، وفي جوبها عليه

الخلاف فيما إذا اعترف بأنه وكيل في قبض الدَّين، هل يلزمه دفعه إليه، أم لا يجب حتى

يقيم بيته؟».

❌ في (م) : فيها .

بالحق ❖ ، هل يلزمه الدفع إليه أم لا ؟ (٢) وسنذكره ❖ فيما بعد. (٤)

[٢٦٣] [الفرع] الرابع : [إذا قال الخصم للوكيل: إن موكلك قد مات أو

جنّ]:

لو ثبتت وكالته في مجلس الحكم ، فلما أراد الوكيل محاكمته، قال الخصم :
إن موكلك قد مات أو جنّ أو (عزل) ❖ ، فإن اقتصر ❖ على هذا القدر ، لا

❖ في (م) : فالحق .

(٢) الإمام الماوردي - رحمه الله - فصلّ القول في هذه المسألة، فقال في الحاوي الكبير (٥١٠/٦): «وإذا ادعى رجل عند الحاكم أنه وكيل فلان الغائب عليه، فصدقه الخصم على الوكالة، ولم يقم بها بينة، فلا يخلو حال المدعي للوكالة من أمرين: أن يدعي الوكالة في المخاصمة، أو يدعي الوكالة في قبض مال، فإن ادعى الوكالة في قبض مال، لم تسمع دعواه، وإن صدقه الخصم، فلا يجب على الخصم دفع المال إليه، وسواء كان المال عيناً أو ديناً... ثم قال: وإن ادعى الوكالة في المخاصمة، فمذهب الشافعي: أن الحاكم لا يقبل ذلك منهما، ويسمع تخاصمهما؛ لأن إقرار الوكيل على موكله غير مقبول، فلم يكن إضراراً به، وإنما هو إقامة بينة على المطلوب، يجوز مع حضور الموكل وغيبته».

وانظر : بحر المذهب ١٥٣/٨ - ١٥٤ ، ١٦١ ، حلية العلماء ١٢٢/٥ - ١٢٤ ، روضة الطالبين ٣٢٣/٤ ، أسنى المطالب ٢٧٤/٢ .

❖ في (م) : وسنذكر .

(٤) انظر : المسألة العاشرة، رقم (٢٧٤)، صفحة (٧٦٢).

❖ في (ج) : أو غير ذلك .

❖ في (م) : اختصر .

يسمع الحاكم دعواه حتى يدعي علم الوكيل بذلك ، فإن (✓) ادعى علم الوكيل بموته أو جنونه (✓) أو عزله ، فحينئذٍ يسمع الحاكم دعواه ، فإن (✓) لم يكن [ج/١/٤٣] للخصم بينة يحلف / الوكيل (✓) بالله أنه لا يعلم أن موكله عزله ، ولا (✓) يعلمه مات ، ولا يعلمه جُرَّ ، فإذا حلف وجب على الخصم محاكمته. (٦)

وهكذا لو ادعى أي قضيت الدين ، أو ادعى أن الموكل أبرأه ، فإن لم يدَّع (علم الوكيل) (✓) بذلك فلا (✓) تسمع دعواه ؛ لأن سماع مثل هذه الدعوى يؤدي إلى إبطال (✓) مقصود الوكالة في استيفاء حق الغائب ؛ لأنه متى ادعى ذلك وسمعناه (✓) / (لا يتمكن) (✓) الوكيل من مطالبته ، وإن ادعى علم (✓) [م/١/٤٩] الوكيل بذلك تسمع دعواه ، وإذا أنكر يحلف .

وقال أبو حنيفة : لا يحلف ؛ لأن اليمين متوجهة على الموكل ، وإذا

(X) في (م) : وإن .

(X) في (م) : حياته .

(X) في (م) : وإن .

(X) ساقط من : (م) .

(X) في (م) : فلا .

(٦) انظر : الحاوي الكبير ٥١٠/٦ ، حلية العلماء ١٥٠/٥ - ١٥١ ، أسنى المطالب ٢٧٤/٢ .

(X) في (م) : على الموكل .

(X) في (ج) : لا .

(X) في (م) : جواز .

(X) في (م) : وسمعنا .

(X) ساقط من : (م) .

(X) في (م) : على .

حلّفنا الوكيل يجعل نائباً في اليمين .

ودليلنا : أنه لو أقرّ بذلك سقطت المطالبة ، وإذا أنكر حلف لصاحب لصاحب الدّين إذا أنكر الاستيفاء .

[٢٦٤] [المسألة] الثالثة : [التوكيل في شيء معلوم] :

إذا وُكِّل وكيلاً في المخاصمة مع إنسان، وعيّن المدعى (عليه به) **و** وقال : وكنّتك لإثبات ألف درهم عليه ، أو إثبات ملكي في شيء سمّاه ، وهو في يده ، فالتوكيل صحيح^(٤) ، وأما **و** إذا (وُكِّل وكيلاً) **و** قال : وكنّتك في طلب حقوقي من هذا الرجل ، ولم يبيّن الحقوق ، أو قال : وكنّتك لتطلب حقوقي من الناس ، (فالحكم في هذه) **و** المسألة **و** ، كالحكم فيما لو وُكِّل

و في (ج) : ودليله .

و في (م) : ويبيّن .

و ساقط من : (م) .

(٤) انظر : الأقسام والخصال (م/٢٩/ب) ، التلخيص ص ٤٩ ، الحاوي الكبير ٤٩٨/٦ ، المهذب ٣٥٠/١ ، الوسيط ٢٧٩/٣ ، حلية العلماء ١١٦/٥ ، التهذيب ٢١١/٤ ، البيان ٤٠٦/٦ - ٤٠٧ ، فتح العزيز ١١/١٠ - ١١ ، روضة الطالبين ٢٩٥/٤ ، المطلب العالي (ج/١٠/٢٣٣/أ) ، النجم الوهاج ٣٦/٥ ، فتح الجواد ٥٠٧/١ ، مغني المحتاج ٢٣٩/٣ .

و في (م) : فأما .

و ساقط من : (ج) .

و ساقط من : (م) .

و في (م) : فالمسألة .

على التصرف في ماله على الإطلاق ، وسنذكره^(٣).

[٢٦٥] [المسألة الرابعة] : [إقرار الوكيل على موكله]:

المدعي إذا وُكِّل في الخصومة ، لم يملك إلا ما هو طريق^(٤) إثبات الحق من من إقامة البينة، وطلب عدالتهم^(٥)، وطلب يمين المدعى عليه وما فيه مصلحة، فإن^(٦) أبرأ الخصم أو صالح بغير إذنه، لم يصح بلا خلاف^(٧)، ولو أقرّ على موكله بالإبراء ، أو بالقبض ، أو بقبول الحوالة ، أو بالمصالحة على مال ، أو^(٨) بأن حقه مؤجلاً ، لم يسمع إقراره على الموكل ، سواء كان في مجلس الحكم، أو في غير مجلس الحكم^(٩).

(١) في (م) : وسيذكر .

(٢) كما في المسألة الرابعة، رقم (٢٨٥)، صفحة (٧٨٥).

(٣) في (م) : الرابع.

(٤) في (م) : بطريق .

(٥) في (م) : عدالته .

(٦) في (م) : وإن .

(٧) لأن الإذن في الخصومة لا يقتضي شيئاً من ذلك.

انظر : محاسن الشريعة (م/١٥٩/ب)، المهذب ٣٥١/١، الوسيط ٢٩٧/٣، حلية العلماء ١٢١/٥، التهذيب ٢١٤/٤، البيان ٤١٤/٦، فتح العزيز ٥٢/١١ - ٥٣، روضة الطالبين ٣٢٠/٤.

(٨) في (ج) : و .

(٩) لأن التوكيل في الخصومة يقتضي إثبات الحق، والإقرار بقبضه يقتضي إسقاطه، وهو ضدّ الإثبات، ومن وُكِّل في شيء، لم يصّر وكيلاً في ضده، ألا ترى أنه لو وُكِّل في النكاح لم يملك الطلاق؟ ولأنه إقرار على موكله، فلم يقبل، كما لو أقر عليه في غير مجلس الحكم. انظر : مختصر المزني ٢٠٩/٨، الأقسام والخصال (م/٢٩/ب)، التلخيص ص ٤٩، محاسن

وهكذا وكيل المدعى عليه، لا يملك إلا ما (٧) كان طريقاً للدفع عنه من الإنكار، والطعن في الشهود، وما جانس ذلك، ولو أقرّ على موكله بالحق لم يسمع، سواء أقرّ في مجلس الحكم (أو في غير مجلس الحكم) (٧)، وسواء كان قد (نماه عن) (٧) الإقرار عليه أو أطلق التوكيل، وسواء كان وكيلاً / في الخصومة في القصاص وحدّ القذف، أو (كان وكيلاً) (٧) في الحقوق المالية. (٥) [٤٣/ب/ج]

وقال أبو حنيفة - (رحمه الله) (٧) - : وكيل المدعي إذا أقرّ بالقبض أو (٧)

الإبراء / يسمع، وكذلك إذا أقرّ بالعفو وكانت الدعوى في القصاص يسمع. [٤٩/ب/م] ووكيل المدعى عليه إذا أقرّ بالحق وكان مالاً (٧) يسمع، وأما إذا كان قصاصاً، فلا يقبل إقراره؛ لأنه (٧) اعتبر في قبول إقراره شرطين :

أحدهما : أن يكون في مجلس الحكم، فإن أقرّ في (٧) غير مجلس الحكم،

الشرعية (م/١٥٩/ب)، الحاوي الكبير ٥١٣/٦ - ٥١٥، الإبانة (م/١٤٨/أ - ب)، المذهب ٣٥١/١، بحر المذهب ١٦٣/٨، الوسيط ٢٩٧/٣، حلية العلماء ١٢١/٥، التهذيب ٢١٤/٤، البيان ٤١٤/٦، فتح العزيز ٥٣/١١ - ٥٤، روضة الطالبين ٣٢٠/٤.

- (٧) في (م) : بما .
- (٧) ساقط من : (م) .
- (٧) في (م) : بنى .
- (٧) في (م) : كانت وكالته .
- (٥) انظر : المراجع السابقة.
- (٧) ساقط من : (م) .
- (٧) في (م) : و .
- (٧) في (ج) : مما لا .
- (٧) في (م) : إلا أنه .
- (٧) في (ج) : عن .

لم يسمع .

الثاني : أن لا يكون قد نجاه عن الإقرار وقت التوكيل ، وأما إذا كان قد نجاه عن الإقرار ، فلا يقبل إقراره .^(٢)

و^{دليلنا} : أن الإقرار ضد ما فوض إليه ؛ فإنه فوض إليه المنازعة والدفع ، وإذا كان ضد ما أمر به وجاز^د لا يصح ؛ لأن المأذون^د لا يجاوز حد الإذن .^(٣)

(٢) في (ج) : لا .

(٢) ويقول أبي حنيفة - رحمه الله - ، قال محمد بن الحسن - رحمه الله - ، وخلاصته : أنه يجوز الأقرار في مجلس الحكم (القاضي) دون غيره ، ووجه قولهما : أن الموكل أقام الوكيل مقامه في جواب هو خصومة ، فيتقيد بمجلس القاضي ، فإذا أقر في غير مجلسه ، فقد أقر في حالة ليس وكيلاً فيها .

أما أبو يوسف - رحمه الله - : فقد قال أولاً : لا ينفذ أصلاً ، ثم رجع وقال : يجوز في مجلس القاضي وغيره .

ووجه قوله : أن الوكيل قائم مقام الموكل ، فيجوز إقراره عند القاضي وغيره ، كالموكل . وأما زفر - رحمه الله - فمذهبه كمذهب الشافعية - رحمه الله - .

ووجه زفر - رحمه الله - : أن الإقرار يضاد الخصومة ، والشيء لا يتناول ضده ، كما لا يتناول الصلح والإبراء .

انظر : تبين الحقائق ٢٧٩/٤ - ٢٨٠ ، بدائع الصنائع ٢٤/٦ ، الهداية ومعها شرحها : فتح القدير والعناية ١١٣/٨ - ١١٥ ، الإختيار ١٦٥/٢ ، البحر الرائق ١٨١/٧ - ١٨٢ ، مجمع الأنهر ٢٤٣/٢ ، اللباب ١٥١/٢ .

(٢) ساقط من : (ج) .

(٢) ساقط من : (م) .

(٢) ساقط من : (ج) .

(٢) في (م) : النائب .

(٧) انظر مراجع الحنفية والشافعية السابقة .

فرعان :

[٢٦٦] أحدهما: [إذا أقرَّ وكيل المدعي بالقبض أو الإبراء، وأقرَّ وكيل

المدعى عليه بالحق]:

وكيل المدعى إذا أقرَّ بالقبض أو الإبراء انعزل عن الوكالة ، وكذلك وكيل المدعى عليه إذا أقرَّ بالحق ينعزل ؛ لأنه اعترف بضد ما يخاصم فيه ، فإذا ~~أراد~~ الخصومة كان ظالماً ؛ لأنه ~~اعترف~~ ببطلانه.^(٤)

[٢٦٧] [الفرع] الثاني : [إذا أنكر الغائب الوكالة بعد صدور الحكم]:

~~✓~~ . ساقط من : (م) .

~~✓~~ . في (م) : وإذا .

~~✓~~ . ساقط من : (م) .

(٤) قال الرافعي - رحمه الله - في فتح العزيز (٥٣/١١) : «وأطلق القاضي ابن كج وجهين في أنه: هل تبطل وكالته بالإقرار؟».

قال النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٢١/٤) : «ولو أبرأ وكيل المدعى خصمه، لم ينعزل؛ لأن إبراءه باطل، ولا يتضمن اعترافاً بأن المدعى ظالم، بخلاف الإقرار، وكذا فرق صاحب الحاوي وغيره».

قال الماوردي - رحمه الله - في الحاوي الكبير (٥١٤/٦) : «والفرق بين الإبراء والإقرار: أن مضمون إقراره: أن موكله ظالم في مطالبته، فلم يجوز له أن يطالب بما يقرّ بأنه ظلم، وليس في إبرائه اعتراف بظلم موكله، فجاز أن يطالب».

وانظر: الإبانة (م/١٤٨/ب)، بحر المذهب ١٦٤/٨، أسنى المطالب ٢٧٣/٢، تكملة المجموع ١٥٦/١٤ - ١٥٧.

إذا ادعى وكيل رجل مالا وأقام البينة^(٧)، وقضى^(٨) الحاكم بها ، فلما حضر الغائب أنكر الوكالة^(٩)، أو ادعى عزله، لم يكن له أثر ؛ لأن الحكم على الغائب جائز عندنا .^(٤)

[٢٦٨] [المسألة] الخامسة: [الوكيل في الخصومة وإثبات الحق لا يملك

استيفاءه]:

إذا وكَّل (في الخصومة)^(٧) وإثبات الحق ، فأثبت الحق ، فهل^(٨) يملك استيفاء الحق أم لا ؟

== ن كان قصاصاً أو (حدّ قذف لا)^(٩) خلاف أنه لا يملك الاستيفاء^(٩)، الاستيفاء^(٨)، وأما إن^(٩) كان المدعى مالا، فهل يملك الاستيفاء أم لا ؟ فعلى

^(٧) في (ج) : بينة .

^(٨) مكررة في : (ج) .

^(٩) في (م) : وكالته .

(٤) انظر : البيان ٤٥١/٦ ، روضة الطالبين ٣٢٣/٤ ، أسنى المطالب ٢٧٤/٢ .

^(٧) في (م) : بالخصومة .

^(٨) في (م) : هل .

^(٩) في (م) : حدّاً فلا .

^(٩) ساقط من : (ج) .

(٩) وهو المذهب، وحكى القاضي ابن كج عن ابن خيران: أنه على الوجهين؛ ولأن الإذن في التشيت ليس بإذن في القبض، من جهة النطق ولا من جهة العرف؛ لأنه ليس في العرف أن من يرضاه للتشيت، يرضاه للقبض.

انظر : الحاوي الكبير ٥١٧/٦ ، المذهب ٣٥١/١ ، بحر المذهب ١٦٥/٨ - ١٦٦ ،

فعلى وجهين :

أحدهما : له ذلك ؛ لأن المقصود من الإثبات الاستيفاء .

والثاني : - وهو الصحيح - أنه لا يملك^(١) ؛ لأنه لم يأذن له^(٢) فيه ، وقد يرضى^(٣) به في المخاصمة، ولا يرضى به^(٤) بأن يكون المال في يده .

وأصل المسألة: الوكيل بالبيع هل يملك قبض الثمن أم لا ؟ وسنذكره^(٥).

[٢٦٩] [المسألة السادسة : الوكيل في استيفاء الحق لا يملك

إثباته] :

إذا وُكِّلَ باستيفاء / حقه ، فلما طالب من عليه الحق جحدته^(٦) ، هل له [م/٤٩]

التهذيب ٢١٤/٤ ، البيان ٤١٥/٦ ، فتح العزيز ٣٦/١١ - ٣٧ ، روضة الطالبين ٣٠٩/٤ .

في (م) : إذا .

(٢) وهو الأظهر والأصح .

انظر : الحاوي الكبير ٥١٧/٦ ، المهذب ٣٥١/١ ، الوسيط ٢٨٨/٣ - ٢٨٩ ، حلية

العلماء ١٢٢/٥ ، التهذيب ٢١٤/٤ ، فتح العزيز ٣٦/١١ - ٣٧ ، روضة الطالبين

٣٠٩/٤ ، تكملة المجموع ١٥١/١٤ - ١٥٢ .

ساقط من : (م) .

في (ج) : رضي .

ساقط من : (م) .

(٦) كما في المسألة الثانية، رقم (٣٧٣)، صفحة (٩٢٩).

(٧) الجحود : في اللغة : من جَحَدَهُ يَجْحَدُهُ جَحْداً وَجُحُوداً، نقيض الإقرار، وهو الإنكار مع

العلم، يُقال: جَحَدَهُ حَقَّهُ، وَجَحَّه، وَالجَّحْدُ والجَّحْدُ، بالضم، والجَّحود: قلة الخير.

الإثبات أم لا؟^(١) فعلى وجهين: (٢)

أحدهما : له ذلك ؛ لأنه لا يتوصل إلى الاستيفاء إلا بالإثبات ، فكان

الإذن في الاستيفاء إذناً فيما يتوصل به إلى المقصود . (٣)

[٤٤/أج]

والثاني : لا يملك المخاصمة والإثبات^(٤) ؛ لأنه لم يأذن / له فيه .

والجحدُ: إنكار ما سبق له وجود، وهو خلاف النفي، إذ هو إنكار نفس وجود المدعي.

والجحد: نفي ما في القلب ثباته، أو إثبات ما في القلب نفيه.

وتجحد: تخصص بفعل ذلك، والجحد: يقال: فيما ينكر باللسان لا بالقلب، وجحد

حقه: أنكره، ولا يكون إلا على علم من الجاحد به.

انظر : لسان العرب ١٠٦/٣، مختار الصحاح ص ٤٠، القاموس المحيط ص ٣٤٥ - ٣٤٦،

المصباح المنير ص ٩١، أنيس الفقهاء ص ٢٤٣، التوقيف ص ٧٤، ٢٣٢ - ٢٣٣، النهاية

في غريب الحديث والأثر ١١٤/٥، المعجم الوسيط ١٠٧/١، الموسوعة الفقهية ٥١/٧ -

٥٢، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٥٢١/١ - ٥٢٢.

(١) وبيانها : أنه إذا وُكِّلَ في قبض حق له من غيره، فجحد من عليه الحق، فهل للوكيل أن

يثبته، ويقيم عليه البينة، ويستحلف المدعى عليه؟

(٢) حكاهما الرافي - رحمه الله - في فتح العزيز (٣٦/١١)، عن أبي العباس ابن سريج -

رحمه الله -.

وانظر : بحر المذهب ١٦٤/٨.

(٣) ولأن تثبيت الحق طريق إلى القبض ومن أسبابه، فاستفاده بالإذن بالقبض.

انظر : المهذب ٣٥١/١، بحر المذهب ١٦٤/٨، الوسيط ٢٨٨/٣ - ٢٨٩، حلية العلماء

١٢٢/٥، التهذيب ٢١٤/٤، البيان ٤١٥/٦، فتح العزيز ٣٦/١١، روضة الطالبين

٣٠٩/٤، تكملة المجموع ١٥٢/١٤.

(٤) وهو الأصح. ولأن الإذن في القبض ليس بإذن في التثبيت من جهة النطق، ولا من جهة

العرف؛ لأنه ليس في العرف أن من يرضاه للقبض يرضاه للتثبيت؛ ولأن الإذن بالقبض

ليس بإذن في الخصومة؛ لأنه قد يكون أميناً في القبض، ولا يحسن الخصومة.

انظر : المراجع السابقة.

[٢٧٠] فرع : [إذا كان الموكل باستيفائه ديناً في ذمته، أو عين مال]:

إذا قلنا : للوكيل ~~✓~~ الإثبات عند الجحود ، فلا فرق عندنا بين أن يكون الذي وُكِّلَه باستيفائه ~~✓~~ ديناً في ذمته، أو عين مال . (٣)

وقال أبو حنيفة - (رحمه الله) ~~✓~~ - : إن كان ديناً يملك الإثبات ، وإن كان عيناً فلا يملك ~~✓~~ ، قال : لأن قبض العين ليس إليه ~~✓~~ ؛ كما لو وُكِّلَه ~~✓~~ في تسليم زوجته ونقلها إليه ، فجحدت الزوجة . (٨)

~~✓~~ في (م) : التوكيل .

~~✓~~ في (ج) : بالاستيفاء .

(٣) انظر : المهذب ٣٥١/١ ، بحر المذهب ٢٠١/٨ ، حلية العلماء ١٢٢/٥ ، التهذيب ٢١٤/٤ ، البيان ٤١٥/٦ ، فتح العزيز ٣٦/١١ ، روضة الطالبين ٣٠٩/٤ ، تكملة المجموع ١٥٢/١٤ .

~~✓~~ ساقط من : (م) .

~~✓~~ ساقط من : (ج) .

~~✓~~ في (م) : إلى أهلها .

~~✓~~ في (م) : وُكِّلَ .

(٨) ولأنه وُكِّلَه بأخذ الدَّيْن من ماله؛ لأن قبض نفس الدَّيْن لا يتصور؛ ولهذا قلنا: إن الديون تقضى ☐ بأمثالها؛ لأن المقبوض ملك المطلوب حقيقة، وبالقَبْض يتملكه بدلاً عن الدَّيْن، فيكون وكيلاً في حق التملك، ولا ذلك إلا بالخصومة، وصار كالوكيل بأخذ الشفعة. وعند أبي يوسف ومحمد بن الحسن : أن الوكيل بقبض الدَّيْن، لا يملك الخصومة في إثبات الدَّيْن إذا أنكر الغريم.

== ووجه قولهما: أنه ليس كل من يصلح للقبض، يعرف الخصومة ويهتدي إلى المحاكمة، فلا يكون الرضى بالقبض رضا بالخصومة.

واتفق أبو حنيفة وصاحبه - رحمه الله - : على أن الوكيل بقبض العين، لا يكون وكيلاً

ودليلنا : أن القبض يتحقق في الأعيان كما يتحقق في الديون ، فكان الإذن في القبض إذنًا في الإثبات ، ويخالف الزوجية ؛ لأنه لا يتحقق فيه القبض (١).

[٢٧١] [المسألة] السابعة : [توكيل الخصمين رجلاً في نفس

الخصومة]:

إذا وُكِّل وكيلاً في إثبات حق ، وجاء المدعى عليه ووُكِّل ذلك الشخص بعينه في الخصومة عنه ، هل يجوز أم لا ؟ فيه وجهان (٢):

أحدهما : أنه لا يجوز (٣) ؛ لأنه يتناقض قوله ، فإنه لا بدّ (وأن) يقول

==

بالخصومة.

انظر : تبين الحقائق ٢٧٨/٤ ، بدائع الصنائع ٢٤/٦ - ٢٥ ، الاختيار ١٦٤/٢ ، العناية شرح الهداية ١٠٩/٨ - ١١٢ ، الهداية ومعه فتح القدير ١٠٩/٨ - ١١٢ ، البحر الرائق ١٧٩/٧ ، اللباب ١٥٠/٢ .

(١) انظر : مراجع الشافعية السابقة.

(٢) في (م) : جهة .

(٣) وقيل : قولان ، حكاهما الماوردي - رحمه الله - في الحاوي الكبير (٥١٠/٦) ، عن أبي العباس بن سريج - رحمه الله - . هذا إن كان التوكيل في أمر واحد ، ففيه الوجهان ، وأما إن كان ذلك في أمرين مختلفين ، جاز .

انظر : الشامل (ج ٣/ل ٢١٣/ب) ، بحر المذهب ١٨١/٨ ، تكملة المجموع ١٦٠/١٤ - ١٦٣ .

(٤) على الأصح ؛ لأن على الوكيل أن يحتال في إبطال حجة مَنْ وُكِّل في إبطال خصومته ، والقدح فيها ، وتصحيح حجة موكله ، وهذا مما يجتمع فيه غرضان متضادان ، فلم يصح ؛ ولأنه يصير مخاصم نفسه ؛ لأنه يقوم لكل واحد منهما مقام نفسه .

في دعواه : لفلان على فلان كذا ، وإذا كان وكيلاً للمدعى عليه يكون جوابه :
ليس عليه ذلك ، فيكون قوله الثاني مناقضاً ~~/~~ للأول ؛ ولهذا لو أقرَّ وكيل
المدعى بالإبراء، ووكيل المدعى عليه بالحق، ينعزل .

والثاني : يجوز ؛ لأن الحق ليس ينتفي بقوله ولا يثبت به ، وإنما الغرض
إقامة الحجج ، وهو يقدر على إظهار حجة المدعى وإقامتها ، (وعلى إظهار
حجة المدعى عليه وإقامتها) ~~/~~ (٤).

والصحيح هو الأول ؛ وتقرب هذه ~~/~~ المسألة من مسألة التوكيل ~~/~~ في بيع
المال من نفسه ، وسنذكرها (٧) .

[٥٠/ب/م]

انظر : الحاوي الكبير ٥١٠/٦ ، المذهب ٣٥٢/١ ، الشامل (ج ٣/ل ٢١٣/ب) ، بحر
المذهب ١٨١/٨ ، الوسيط ٢٨٧/٣ ، حلية العلماء ١٢٩/٥ ، البيان ٤٢١/٦ ، فتح العزيز
٣٠/١١ - ٣١ ، روضة الطالبين ٣٠٦/٤ ، مغني المحتاج ٢٤٥/٣ .

~~/~~ في (م) : أن . بإسقاط حرف العطف .

~~/~~ في (م) : منافياً .

~~/~~ ساقط من : (ج) .

(٤) ولأن الحكمين لا يتضادان؛ لأن الخصومة هو أن يذكر حجة كل واحد منهما، ويعرضها
على الحاكم، وذلك ممكن من الواحد.

انظر : المراجع السابقة.

~~/~~ في (ج) : من هذه .

~~/~~ في (ج) : الوكيل .

(٧) كما في المسألة الأولى، رقم (٣١١)، صفحة (٨٣٢)، ومسألة الفرع الثالث، رقم

(٣١٤)، صفحة (٨٣٨).

[٢٧٢] [المسألة] الثامنة : [إذا وُكِّلَه باستيفاء حَقِّه من إنسان، فهل له**القبض من ورثته؟]:**

إذا وُكِّلَه باستيفاء حَقِّه من إنسان، إما ديناً في ذمته، (وإما) عيناً في يده، فمات ، فهل له القبض من ورثته أم لا ؟

ينظر ، فإن قال : وُكِّلَتْكَ بقبض حَقِّي من فلان^(١) ، لا يملك القبض من وارثه^(٢) ، ويخالف ما لو وُكِّلَ الذي عليه الحق وكيلاً في الدفع له، فإنه لا يقبض يقبض من وكيله ؛ لأن الوكيل لا حق له في المال، فكان القبض منه كالقبض من الموكل^(٣) ، وأما الوارث (لا يكون) لا يقبض منه كالقبض من المورث^(٤)،

(١) في (م) : أو .

(٢) أو خذ مالي من فلان.

انظر : المذهب ٣٥٢/١، البيان ٤١٨/٦، تكملة المجموع ١٥٩/١٤.

(٣) لأنه قد لا يرضى أن يكون ماله عنده، ويرضى أن يكون عند وارثه، فلا يكون التوكيل في القبض منه إذناً في التوكيل بالقبض من وارثه.

انظر : الحاوي الكبير ٥١١/٦، المذهب ٣٥٢/١، بحر المذهب ١٦٢/٨، البيان

٤١٨/٦، فتح العزيز ٧١/١١، روضة الطالبين ٣٣٣/٤، تكملة المجموع ١٥٨/١٤ -

١٥٩.

(٤) في (م) : أن .

(٥) وهذا جواب على اعتراض ذكره المطيعي - رحمه الله - في تكملة المجموع (١٥٩/١٤)،

فقال: «فإن قيل: فلو قال: اقبض حَقِّي من زيد، فوُكِّلَ زيد إنساناً في الدفع إليه، كان له

القبض منه، والوارث نائب المورث، فهو كوكيله، قلنا: إن الوكيل إذا دفع عنه بإذنه، جرى

مجرى تسليمه؛ لأنه أقامه مقام نفسه، وليس كذلك ههنا، فإن الحق انتقل إلى الورثة،

فاستحقت المطالبة عليهم، لا بطريق النيابة عن المورث؛ ولهذا لو حلف لا يفعل شيئاً،

(وأما إن) قال : وكلتك بقبض حقي^(٤) ، له أن يطالب الوارث بعد موته^(٥).^(٦)

[٢٧٣] [المسألة] التاسعة : [الوكيل بالبيع أو بالقسمة أو بطلب الشفعة لا يملك إثبات الملك]:

إذا وُكِّلَه ببيع نصيبه من الملك ، أو بالقسمة ، أو بطلب الشفعة ،

حنث بفعل وكيله له، ولا يحنث بفعل وارثه».

وانظر : البيان ٤١٨/٦.

(✓) في (م) : فلم يكن .

(✓) في (م) : الموروث .

(✓) في (ج) : فأما إذا .

(٤) على فلان، أو قال: خذ مالي على فلان.

انظر : المذهب ٣٥٢/١، البيان ٤١٨/٦، تكملة المجموع ١٥٩/١٤.

(٥) لأنه قصد أخذ ماله، وذلك يتناول الأخذ منه ومن وارثه.

انظر : الحاوي الكبير ٥١١/٦، المذهب ٣٥٢/١، بحر المذهب ١٦٢/٨، البيان

٤١٨/٦، فتح العزيز ٧١/١١، روضة الطالبين ٣٣٣/٤، تكملة المجموع ١٥٨/١٤ -

١٥٩.

(٦) والفرق بينهما: أن الأمر باستيفائه من ما على زيد في الأول، متوجه إلى المال، فجاز أن

يستوفيه من ورثته، والأمر باستيفائه من زيد في الثاني متوجه إلى زيد، أن يكون هو المستوفى

منه، فلم يجز أن يستوفيه من غيره.

انظر : الحاوي الكبير ٥١١/٦، بحر المذهب ١٦٢/٨، تكملة المجموع ١٥٩/١٤.

(✓) في (م) : وُكِّلَ .

فجحد الملك ، هل له (أن يثبت) أم لا ؟ (فعلى ما ذكرنا من الوجهين في [الوكيل] بقبض الدَّين، هل يملك الخصومة أم لا^(٤) ؟) .

ظاهر المذهب : أنه لا يملك^(٦) . وعلى قول أبي حنيفة: له المخاصمة،

[٤٤/ب/ج]

كما / في إثبات الدين سواء^(٨).

(١) في (م) : و .

(٢) في (م) : التثبت .

(٣) في (م) : الوكيلين . وهو خطأ، والصواب ما أثبتته .

(٤) كما سبق بيانه في المسألة السادسة، رقم (٢٦٩)، صفحة (٧٥٥) .

(٥) ساقط من : (ج) .

(٦) وهو الأصح ؛ لأنه لم يأذن له فيه . وهذا هو الوجه الأول .

والوجه الثاني : له ذلك؛ لأنه لا يتوصل إلى الاستيفاء إلا بالإثبات، فكان الإذن في الاستيفاء إذناً فيما يتوصل به إلى المقصود .

انظر : المهذب ٣٥١/١، بحر المذهب ١٦٤/٨، ٢٠١، الوسيط ٢٨٨/٣ - ٢٨٩، حلية العلماء ١٢٢/٥، التهذيب ٢١٤/٤، البيان ٤١٥/٦، فتح العزيز ٣٦/١١، ٧٠، روضة الطالبين ٣٠٩/٤، ٣٣٢، تكملة المجموع ١٥٢/١٤ .

(٧) ساقط من : (ج) .

(٨) وسبق بيان مذهب أبي حنيفة وصاحبيه، كما في مسألة الفرع رقم (٢٧٠)، صفحة (٧٥٦) .

== وخلاصته: أن أبا حنيفة - رحمه الله - يقول: بأنه إن كان ديناً يملك الإثبات، وإن كان عيناً فلا يملك؛ لأن قبض العين ليس إليه، كما لو وكله في تسليم زوجته ونقلها إليه، فجحدت الزوجية .

وعند أبي يوسف ومحمد بن الحسن - رحمهما الله - : أن الوكيل بقبض الدَّين، لا يملك الخصومة في إثبات الدَّين إذا أنكر الغريم؛ لأنه ليس كل من يصلح للقبض، يعرف الخصومة ويهتدي إلى المحاكمة، فلا يكون الرضى بالقبض رضا بالخصومة .

انظر : تبين الحقائق ٢٧٨/٤، بدائع الصنائع ٢٤/٦ - ٢٥، الاختيار ١٦٤/٢، الهداية ومعه العناية ١٠٩/٨ - ١١٢، فتح القدير ١٠٩/٨ - ١١٢، البحر الرائق ١٧٩/٧، مجمع

[٢٧٤] [المسألة] العاشرة : [التوكيل باستيفاء حقه من عين أو دين]:

وَكُلُّ باستيفاء حقه من عين أو دين، وأنكر من عليه الحق، فأثبتها بالبينة،
لزمه الدفع إليه، وإن صدقه في الوكالة، فلا خلاف أن له أن يدفع إليه^(١)، وهل
(له أن) يلزمه الدفع إليه أم لا ؟

المنصوص في الوكالة : أنه لا يلزمه الدفع ؛ بل هو إلى اختياره^(٢)،
ونصَّ في رجل قال : لفلان عليّ كذا وقد مات وهذا وارثه ، أنه يلزمه الدفع
==

الأخر ٢/٢٤٢، الباب ٢/١٥٠.

(١) صورة المسألة: هو فيمن غاب وله مال على رجل، أو في يده، فحضر رجل ادعى وكالة الغائب في قبض ماله، فقال: أنا وكيل صاحب الحق، وقد وكلني بقبضه منك.
انظر : الأم ٣/٢٣٧، مختصر المزني ٨/٢١٠، الحاوي الكبير ٦/٥٥١ - ٥٥٢، المذهب ١/٣٥٦، بحر المذهب ٨/٢٠٤ - ٢٠٥، الوسيط ٣/٣١١ - ٣١٢، حلية العلماء ٥/١٥١، التهذيب ٤/٢٢٩، البيان ٦/٤٥٢، فتح العزيز ١١/٨٤ - ٨٥، روضة الطالبين ٤/٣٤٥ - ٣٤٦.

ساقط من : (ج) .

ساقط من : (م) .

في (ج) : فالمنصوص .

(٥) نصُّ قول الإمام الشافعي - رحمه الله - في الأم (٣/٢٣٧): «وإذا كان لرجل على رجل مال، وهو عنده، فجاء رجل فذكر أن صاحب المال وكله به، وصدقه الذي في يديه المال، لم أجبره على أن يدفعه إليه، فإذا دفعه إليه لم يبرأ من المال بشيء، إلا أن يقر صاحب المال بأنه وكله، أو تقوم بينة عليه بذلك».

وانظر : مراجع الشافعية السابقة.

ساقط من : (م) .

إليه^(٢)، (واختلف أصحابنا: فمنهم من نقل الجواب، وجعل المسألتين على قولين)؛

أحدهما : يلزمه الدفع في الموضعين جميعاً^(٣)؛ لأن كل شخص يجوز

ساقط من : (ج) .

(٢) نص قول الإمام الشافعي - رحمه الله - في الأم (٢٤١/٦): «وإذا أقرَّ الرجل للحمل بدَيْنٍ، كان إقراره باطلاً، حتى يقول: كان لأبي هذا الحمل، أو لجدِّه عليّ مالٌ، فيكون ذلك إقراراً للذي أقرَّ له به».

قال المزني - رحمه الله - في مختصره (٢١١/٨) بعدما نقل قول الإمام الشافعي - رحمه الله - السابق، قال: «هذا عندي خلافُ قوله في كتاب الوكالة في الرجل يقرُّ أن فلاناً وكيلٌ لفلانٍ في قبض ما عليه، أنه لا يقضي عليه بدفعه؛ لأنه مقرٌّ بالتوكيل في مالٍ لا يملكه، ويقول له: إن شئت فادفع أو دع، وكذلك هذا إذا أقرَّ بمالٍ لرجلٍ، وأقرَّ عليه أنه مات وورثته غيره، وهذا عندي بالحق أولى، وهذا وذاك عندي سواءٌ، فيلزمه ما أقرَّ به فيهما على نفسه».

وانظر : مراجع الشافعية السابقة، بالإضافة إلى: الحاوي الكبير ٣٣/٧ - ٣٧، تكملة المجموع ١٩٨/١٤.

في (ج) : فمن أصحابنا من قال: فيهما قولان .

(٤) وهو قول الإمام المزني - رحمه الله - ، كما سبق نقل نصه في الهامش رقم (٤) في نفس هذه الصفحة.

وقد أجاب الإمام أبو إسحاق الشيرازي - رحمه الله - في المهذب (٣٥٦/١) على قول الإمام المزني - رحمه الله -، فقال: «وهذا لا يصح؛ لأنه دفع غير مبرئ، فلم يجبر عليه، كما لو كان عليه دين بشهادة، فطولب به من غير إظهار».

وأجاب - أيضاً - الإمام الماوردي - رحمه الله - في الحاوي الكبير (٥٥٢/٦)، على قول الإمام المزني - رحمه الله - فقال: «وهذا خطأ من وجهين:

==

أحدهما: وهو تعليل أبي إسحاق.

والتعليل الثاني: هو تعليل أبي علي بن أبي هريرة: أنه مقرّ في ملك غيره، ومدّع عقد وكالة

يجوز له دفعها إليه، لا يجوز (منعها عنه) بعد المطالبة ، كالموكل ، وكن تثبت وكالته .

والثاني : لا يلزمه الدفع^(٥) ؛ لأنه لا يأمن أن يجحد الموكل وكالته ويطالبه [م/٥١] (ثانيًا ، وفي مسألة الوارث لا يأمن أن يظهر وارث آخر فيطالبه) / بنصيبه .
== من أصحابنا: من أجرى النصين على الظاهر^(٨) ، وفرق ، بأن في

لغيره، فلم تقبل دعواه، ولم يلزم إقراره».

وانظر : بحر المذهب ٢٠٥/٨ ، الوسيط ٣١٢/٣ ، حلية العلماء ١٥١/٥ ، التهذيب ٢٢٩/٤ ، البيان ٤٥٣/٦ ، فتح العزيز ٨٥/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٦/٤ ، النجم الوهاج ٧٤/٥ ، مغني المحتاج ٢٦٥/٣ - ٢٦٦ ، نهاية المحتاج ٦٣/٥ .

في (م) : و .

ساقط من : (ج) .

في (م) : دفع المال .

في (م) : منعه منه .

(٥) إلا بيينة على وكالته؛ وهو المذهب؛ لاحتمال إنكار الموكل الوكالة.

قال شمس الدين الرملي - رحمه الله - في نهاية المحتاج (٦٣/٥) : «فإن لم تكن بينة لم يحلفه؛ لأن النكول كالإقرار، وقد تقرر أنه وإن صدقه، لا يلزمه الدفع إليه».

انظر : الحاوي الكبير ٥٥٢/٦ ، المهذب ٣٥٦/١ ، بحر المذهب ٢٠٤/٨ ، الوسيط ٣١٢/٣ ، حلية العلماء ١٥١/١ ، التهذيب ٣٢٩/٤ ، البيان ٤٥٢/٦ ، فتح العزيز ٨٥/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٦/٤ ، النجم الوهاج ٧٤/٥ ، مغني المحتاج ٢٦٦/٣ ، أسنى المطالب ٢٨٦/٢ .

ساقط من : (ج) .

في (م) : النصيين .

(٨) وهو المذهب، وهو الأصح.

قال الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٣٤٦/٤) : «والمذهب: تقرير

الوكيل ما صار الحق له ، وإنما الحق لغيره ، فلا يلزمه الدفع إليه إلا بعد أن يثبت أنه بالدفع إليه يتخلص (من الحق) ، ولا يتصور الرجوع إليه بعد ذلك ، وفي مسألة الوارث قد صار الحق له فلم يكن له منعه. (٣)

فروع [ستة] (٤) :

[٢٧٥] أحدها : [لا فرق في الوكالة بين قبض الدَّين أو العين] :

أن عندنا لا فرق بين أن يدعي الوكالة بقبض الدَّين، وبين أن يدعي الوكالة باسترجاع عين في يده. (٥)

النصين».

وانظر : التهذيب ٢٣٠/٤ ، فتح العزيز ٨٦/١١ ، النجم الوهاج ٧٤/٥ .

في (م) : عن الحقين .

في (م) : عليه .

(٣) انظر : الحاوي الكبير ٥٥٢/٦ ، الوسيط ٣١٢/٣ ، التهذيب ٢٣٠/٤ ، فتح العزيز

٨٦/١١ ، النجم الوهاج ٧٤/٥ .

(٤) المثبت في كلا النسختين (سبعة)، وهو خطأ والصحيح ما أثبتته؛ لأن عدد الفروع المذكورة

في كلا النسختين هو ستة فروع فقط.

(٥) انظر : الحاوي الكبير ٥٥١/٦ - ٥٥٢ ، المهذب ٣٥٦/١ ، بحر المذهب ٢٠٤/٨ - ٢٠٥ ،

الوسيط ٣١١/٣ - ٣١٢ ، حلية العلماء ١٥١/٥ ، التهذيب ٢٢٩/٤ ، البيان ٤٥٢/٦ ،

فتح العزيز ٨٤/١١ - ٨٥ ، روضة الطالبين ٣٤٥/٤ - ٣٤٦ ، مغني المحتاج ٢٦٦/٣ .

وقال أبو حنيفة - (رحمه الله) - في الدين: يلزمه قضاء الدين، وفي العين: لا يلزمه. وفرّقوا: بأنه إذا أقرّ في الوكالة باسترجاع العين، فقد أقرّ بحق له في مال غيره، وأما إذا كان ديناً، فقد أقرّ (له بحق) في مال نفسه، وهو ما نقص بهذا الدين ملكه، وهو مقرّ بأن له مطالبته. (٣)

وهذا التفصيل غير صحيح؛ لأن له تسليم المال إليه ، وحق الغير لا يجوز دفعه إلى من لا استحقاق له ، فما سوّى بين الدين والعين في جواز التسليم إليه، وجب أن يُسوّى في الوجوب. (٨)

[٢٧٦] [الفرع الثاني : إذا قال : إن فلاناً أحالني عليك بالدين]:

إذا (جاء إليه إنسان) وقال : إن فلاناً أحالني عليك بالدين،

(م) : ساقط من .

(ج) : به .

(٣) انظر : تبين الحقائق ٢٨١/٤ - ٢٨٤ ، بدائع الصنائع ٢٦/٦ ، الهداية ومعها شرحها:

العناية وفتح القدير ١٢٥/٨ - ١٢٩ ، الاختيار ١٦٥/٢ - ١٦٦ ، البحر الرائق ١٨٣/٧ -

١٨٤ ، مجمع الأنهر ٢٤٤/٢ - ٢٤٥ ، اللباب ١٥١/٢ - ١٥٢ .

(م) : الدفع .



(م) : فلما .


(م) : ساقط من .


(م) : يستوي .

(٨) انظر : مراجع الشافعية السابقة.

(ج) : أحال به إنساناً .


وصدقه  ، وقلنا : إذا ادعى الوكالة لا يلزمه الدفع إليه^(٢) ، (فهل يلزمه الدفع
الدفع إليه أم لا ؟)  فيه وجهان :

أحدهما : يلزمه الدفع إليه  ^(٣) ؛ لأنه أقرَّ بانتقال الملك إليه، فصار
كمسألة الوارث .


والثاني : لا يلزمه^(٤) ؛ لأنه لا  يأمن رجوع صاحب الحق عليه ؛ فإنه
ربما ينكر الحق ويحلف عليه ويطالب بالحق .


[٢٧٧] [الفرع] الثالث : [إذا قال : لفلان علي كذا وقد أوصى به لهذا

الرجل]:

 في (م) : فصدقه .

(٢) على المذهب ، كما سبق بيانه في المسألة العاشرة، رقم (٢٧٤)، صفحة (٧٦٢).

 ساقط من : (م) .

 ساقط من : (ج) .

(٥) على الأصح؛ ولأن الحوالة تنقل الحق من المحيل إلى المحتال؛ ولأنه قد اعترف له بملك
الدَّيْن، فصار كما لو اعترف أن صاحب الحق مات، وأن هذا وارثه.

انظر : الحاوي الكبير ٥٥٢/٦، المهذب ٣٥٦/١، بحر المذهب ٢٠٦/٨، الوسيط


٣١٢/٣، حلية العلماء ١٥٢/٥، التهذيب ٢٣٠/٤، البيان ٤٥٣/٦، فتح العزيز

٨٦/١١، روضة الطالبين ٣٤٦/٤ - ٣٤٧، النجم الوهاج ٧٥/٥، أسنى المطالب

٢٨٦/٢، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٩٣/١، مغني المحتاج ٢٦٦/٣، نهاية المحتاج ٦٣/٥.

(٦) قال الدَّمِيرِي - رحمه الله - في النجم الوهاج (٧٥/٥) : «واختاره ابن أبي عصرون».

وانظر : مراجع الشافعية السابقة.

 في (م) : لم .

إذا قال : لفلان عليّ كذا وقد أوصى به لهذا الرجل ، فهو كما لو اعترف
/ بالحوالة^(١) . ولو قال : هذا ~~هو~~ وصيّه في أمر أطفاله ، فهو كما لو أقرّ بأنه
وارثه^(٢) .

[ج/٤٥]

وقال أبو حنيفة - (رحمه الله) - : إذا أقرّ بأنه وارثه ، ولم يكن قد
ثبت موته ~~أو~~ ، لا يلزمه الدفع^(٣) ، وكذلك لو ~~أقرّ~~ بالحوالة لا يلزمه
الدفع ~~أو~~ ؛ لأن / المدعي يدعي تحول (الحق إليه) ~~أو~~ وسقوط الحق (إلى

[ج/٤٥]

(١) وقد سبق بيان الحكم فيها في مسألة الفرع الثاني رقم (٢٧٦) ، صفحة (٧٦٧) .

وخلاصته : أن فيها وجهين : أحدهما : أنه يلزمه الدفع إليه .

~~(ج)~~ في (ج) : هذه .

(٣) وجب الدفع على المذهب ، وهو الأصح ؛ لاعترافه بانتقال الحق .

والطريق الثاني : فيه قولان : أحدهما : هذا ، وهو المنصوص .

والثاني : هو مخرّج من مسألة الوكيل السابقة : لا يجب الدفع إليه إلا بينة على إرثه ؛
لاحتمال أنه لا يرثه الآن لحياته ، ويكون ظن موته خطأ .

انظر : الحاوي الكبير ٥٥٢/٦ ، المهذب ٣٥٦/١ ، الوسيط ٣١٢/٣ ، التهذيب ٢٣٠/٤ ،
البيان ٤٥٢/٦ ، فتح العزيز ٨٥/١١ - ٨٦ ، روضة الطالبين ٣٤٦/٤ - ٣٤٧ ، النجم
الوهاب ٧٥/٥ ، أسنى المطالب ٢٨٦/٢ ، مغني المحتاج ٢٦٦/٣ ، نهاية المحتاج ٦٤/٥ ،
الأنوار لأعمال الأبرار ٤٩٣/١ .

~~(م)~~ ساقط من : (م) .

~~(ج)~~ في (ج) : مورثه .

~~(م)~~ في (م) : فلا .

(٧) انظر : تبين الحقائق ٢٨٤/٤ ، الهذاية ومعها شروحها : فتح القدير والعناية ١٢٩/٨ -
١٣١ ، الاختيار ١٦٦/٢ ، مجمع الأنهر ٢٤٥/٢ ، حاشية ابن عابدين ٥٣٣/٥ ، اللباب
١٥٢/٢ .

~~(م)~~ في (م) : إذا .

~~(ج)~~ في (ج) : الحق .

~~(م)~~ في (م) : الحوالة .

غيره) ، بخلاف ما إذا ادعى الوكالة واعترف بها، يلزمه التسليم إذا كان ديناً ؛
لأن (الوكيل مقرّر له) فيلزمه الدفع ، وإذا أقرّ بأنه وصيّه فإنه يدعي (تحول الحق إليه) وهو ثابت^(٦) ، وقد ذكرنا توجيه المذهب^(٧).

[٢٧٨] [الفرع الرابع: إذا حضر صاحب الدّين وصدق أو أنكر الوكالة]:

إذا صدقه بالوكالة واستيفاء الدّين، وسلّم إليه قدر الدّين ، فحضر
صاحب الدّين وصدقه في الوكالة ، برئ الدافع من الدّين^(٨) . ثم إن كان
المأخوذ باقياً، أخذه من الوكيل ، (وإن كان هالكاً بغير تفريط، فلا شيء

في (م) : عنه .

في (م) : التوكيل مؤنة .

في (م) : فلا يلزمه الدفع عليه . وهذا خطأ، وما أثبتته هو الصحيح؛ لأنه سبق في مسألة
الفرع الأول، رقم (٢٧٥)، صفحة (٧٦٦)، بيان مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - وهو:
أنه إن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه، وصدقه الغريم، أمر بدفعه إليه، وإن ادعى أنه
وكيله في قبض الوديعة لم يؤمر بالدفع إليه وإن صدقه.

في (م) : فهو .

في (م) : تحويل الحوالة .

(٦) انظر : تبين الحقائق ٢٨١/٤ - ٢٨٤ ، بدائع الصنائع ٢٦/٦ ، الهداية ومعها شروحاتها:
فتح القدير والعناية ١٢٥/٨ - ١٢٩ ، الاختيار ١٦٥/٢ - ١٦٦ ، البحر الرائق ١٨٣/٧ -
١٨٤ ، مجمع الأنهر ٢٤٤/٢ - ٢٤٥ ، اللباب ١٥١/٢ - ١٥٢ .

(٧) كما في مسألة الفرع الأول رقم (٢٧٥) ، صفحة (٧٦٦).

في (ج) : صدق .

في (م) : وسلّمه .

(١٠) سواء وصل الموكل إلى حقه من وكيله، أو لم يصل إليه بتلفه.

انظر : الحاوي الكبير ٥٥٣/٦ ، المهذب ٣٥٦/١ ، بحر المذهب ٢٠٤/٨ - ٢٠٥ .

عليه ، وإن [كان] بتفريط فعلية بدله) ~~و~~ وأما إذا ~~ك~~ كذبه في دعوى الوكالة،
الوكالة، فالقول قوله مع يمينه^(٤) ، فإذا ~~ح~~ حلف فلا خلاف أن له مطالبة من
عليه الدين بقضاء الدين ، فإذا ~~ا~~ استوفى الدين منه، فإن كان المدفوع باقياً ~~ق~~
في يد الوكيل، كان للدافع ~~ا~~ استرجاعه ، وإن كان في زعمه أن الملك فيه قد ~~ق~~
~~انتقل~~ انتقل إلى صاحب الدين بالتسليم إلى وكيله ، وإنما كان كذلك ؛ لأنه زعم
زعم أن الدين ~~ا~~ أخذ منه ظلماً، وأن عليه ردّه ، وهو ممتنع منه ، والذي في يد
الوكيل ماله ~~ا~~ بحكم إقراره ~~ا~~ وقد ظفر به ؛ لأن صاحب الحق يقول :

~~ا~~ في (م) : قال . وهو خطأ . لأنه لا يناسب سياق العبارة ، وبما أن هذا النص مفقود من
النسخة (ج) ، فقد لجأت إلى وضع كلمة مناسبة من خارج النسختين ، ووضعتهما بين
معكوفتين ، كما هو متعارف عليه في التحقيق .

~~ا~~ ساقط من : (ج) .

~~ا~~ في (ج) : وإن .

(٤) أنه ما وُكِّل ؛ لأن الأصل عدم التوكيل.

انظر : الحاوي الكبير ٥٥٣/٦ ، المهذب ٣٥٦/١ ، حلية العلماء ١٥١/٥ - ١٥٢ ، البيان
٤٦٠/٦ ، روضة الطالبين ٣٤٥/٤ .

~~ا~~ في (م) : وإذا .

~~ا~~ في (م) : وإذا .

~~ا~~ في (م) : الباقي .

~~ا~~ في (م) : للبائع .

~~ا~~ ساقط من : (م) .

~~ا~~ في (ج) : الذي .

~~ا~~ في (م) : ما لم .

~~ا~~ في (م) : بإقراره .

الذي ^(٥) في يد الوكيل حقه فخذ ، فكان له أخذه ، وإن كان المقبوض قد هلك في يد الوكيل ، فإن كان بغير تفريط ، ليس له أن يضمه ؛ لأن ^(٦) في زعمه زعمه أنه وكيل ، وأن ^(٧) يد الوكيل يد أمانة ، وإن هلك بتفريط طالبه ببذله ، وأما إن أخر مطالبة الوكيل ، فإن كان المقبوض هالكاً ، له تغريمه بلا خلاف ؛ لأن في زعم صاحب الدين أن الدين ^(٨) أخذه من مال الدافع ، فلا يجوز له المطالبة بضمان / مال الغير ، وفي زعم الدافع ، أنه أمين لا يجوز مطالبته ^(٩) ، وأما وأما إن كان باقياً ، من أصحابنا من قال : ليس له مطالبته ^(١٠) ؛ لأن في زعمه أن الذي في يده مال الدافع ، فيصير كمال له في يد إنسان على طريق الوديعة ،

^(٥) في (م) : الذي يقول . وهو خطأ .

^(٦) في (م) : لأنه .

^(٧) ساقط من : (م) .

^(٨) في (ج) : الذي .

[م/٥٢]

(٥) انظر : الحاوي الكبير ٥٥٣/٦ ، المذهب ٣٥٦/١ ، بحر المذهب ٢٠٥/٨ - ٢٠٧ ، حلية العلماء ١٥٢/٥ ، البيان ٤٦١/٦ ، فتح العزيز ٨٥/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٥/٤ - ٣٤٦ ، أسنى المطالب ٢٨٦/٢ ، النجم الوهاج ٧٤/٥ ، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٩٣/١ ، مغني المحتاج ٢٦٥/٣ - ٢٦٦ .

(٦) على الأصح ، وبه قال الأكثر ، وصححه : أبو بكر الشاشي في حلية العلماء (١٥٢/٥) والرافعي في فتح العزيز (٨٥/١١) ، والنووي في روضة الطالبين (٣٤٦/٤) ، ونسبه : الماوردي في الحاوي الكبير (٥٥٣/٦) ، إلى أبي علي الطبري وأبي حامد الإسفرايني - رحمهم الله - .

قال أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (٢٠٥/٨) : «وهذا اختيار عامة أصحابنا» . وانظر - أيضاً - : المذهب ٣٥٦/١ ، التهذيب ٢٢٩/٤ ، أسنى المطالب ٢٨٦/٢ ، مغني المحتاج ٢٦٦/٣ ، نهاية المحتاج ٦٣/٥ .

وليس لصاحب الدين مطالبته /.

وقال أبو إسحاق المروزي : له مطالبته بتسليمه^(٢) ، وهو الصحيح ؛ لأن الذي دفع المال إليه ، إنما دفعه ليسلمه إلى صاحب الدين ، فصار كما لو سلم إلى وكيله وقال : اقض به دين فلان ، كان لصاحب الدين مطالبة الوكيل ، فعلى هذا : إذا قبض المال منه ، برئ الدافع عن الدين ؛ لأنه مأذون من جهته في الدفع إليه.

[٢٧٩] [الفرع] الخامس : [إذا كان الحق عيناً ، سواء كانت باقية أو تالفة] :

إذا كان الحق عيناً وقد سلّمها إلى الوكيل ، وحضر الموكل وأنكر الوكالة ، فإن كان عين المال (باقية ، استرجعت) منه ، وإن كانت تالفة فله أن يغرم أيهما شاء ، أما تغريم الدافع ؛ فلأنه دفعها إلى غير مستحقها ، وأما تغريم الوكيل ؛ فلأن عين ماله حصلت في يده بغير إذنه ، فصار كالمودع

(١) في (م) : ليس ، بإسقاط حرف العطف .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) في (ج) : في .

(٤) في (م) : وحضر ضمن . وهو خطأ .

(٥) في (م) : الموكل له .

(٦) في (م) : قاب استرجع .

(٧) في (م) : له .

(٨) في (م) : حصل

(٩) في (م) : يديه .

كالمودع من الغاصب^(١) ، فإن غرم الدافع ، لم يرجع على الوكيل ؛ لأن في زعمه زعمه أنه (دفع إلى من له الدفع إليه) ، وقد خرج عن عهده ، وصاحب المال ، ظالم عالم^(٢) بتغريمه ، (وإذا ظلمه صاحب المال ليس له أن يظلم الغير) ، وإن غرم الوكيل ، ليس له أن يرجع على الدافع ؛ لأنه يقول : أنا وكيل ويدي يد أمانة ، وقد تلف المال في يدي ، وقد ظلمني بالتغريم ، وليس للمظلوم [م/ب/٥٢] أن يظلم غيره^(٣) ، هذا إذا لم يكن قد تلف بتفريطه^(٤) ، وأما^(٥) إذا كان قد تلف تلف بتفريطه أو أتلفه ، فإن غرمه صاحب المال ، فلا كلام ، وإن غرم الدافع ، كان للدافع الرجوع / عليه ؛ لأنه وإن كان يزعم أن الدفع وقع صحيحاً ، إلا

(١) انظر : الحاوي الكبير ٥٥٣/٦ ، المهذب ٣٥٦/١ ، بحر المذهب ٢٠٥/٨ ، التهذيب ٣٢٩/٤ ، البيان ٤٦١/٦ ، فتح العزيز ٨٥/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٥/٤ ، النجم الوهاج ٧٤/٥ ، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٩٣/١ ، مغني المحتاج ٢٦٥/٣ ، نهاية المحتاج ٦٣/٥ .

(٢) في (م) : دفع إليه إلى من له الدفع .

(٣) ساقط من : (ج) .

(٤) في (م) : وإذا ظلم صاحب المال وخرج عن عهده وصاحب المال ليس له أن يظلم الغير .

(٥) في (م) : الوارث .

(٦) ساقط من : (م) .

(٧) وقد نقل الإمام الرافعي - رحمه الله - في فتح العزيز (٨٥/١١) ، قول الإمام المتولي - رحمه الله - ، فقال : «قال في التتمة : هذا إذا تلف من غير تفريط منه» .

وقد نقله - أيضاً - : الإمام النووي في روضة الطالبين (٣٤٥/٤) ، والإمام شمس الدين الرملي في نهاية المحتاج (٦٣/٥) .

(٨) في (ج) : فأما .

(٩) في (م) : الدافع .

أن عنده أن الوكيل لما فرط وجب عليه الضمان ، وأن صاحب المال قد ظلمه ظلمه بأخذ قيمة العين ، فيكون له مطالبتة برّد القيمة عليه ، وإن امتنع فله أخذ ذلك القدر من ماله ، إذا قدر عليه ، (وفي زعمه أن القيمة في ذمته وقد قدر على الاستيفاء) ؛ لأن صاحب المال يقول : القيمة ليس لك (أن تستوفيها) ، فكان له الاستيفاء. ^(٨)

[٢٨٠] [الفرع] السادس : [إذا أنكر الوكالة وليس له بينة]:

إذا أنكر الوكالة وليس له بينة، فإن ادعى عليه أنك تعلم وكالتي وأنكر، فله تحليفه أنه لا يعلم أنه وكيل ، فإذا حلف يخلص من دعواه، فإن نكل تردّ اليمين على الوكيل ، فيحلف ، وتثبت الوكالة ، ثم إن قلنا: / النكول وردّ اليمين بمنزلة الإقرار، فيصير كما لو أقرّ بالوكالة ، وقد ذكرنا الحكم .

(/) في (م) : فإن

(/) ساقط من : (ج) .

(/) في (م) : على الاستيفاء .

(/) ساقط من : (م) .

(/) ساقط من : (م) .

(/) في (م) : فاستوفها .

(/) ساقط من : (م) .

(٨) انظر : جميع مراجع الشافعية السابقة.

(/) في (م) : وإذا .

(/) في (م) : وإن .

(/) في (م) : ردّ . بإسقاط حرف العطف .

وإن قلنا : كالبينة ، فيلزمه تسليم المال كما لو أقام البينة ، وإن حضر صاحب المال ~~/~~ وأنكر الوكالة، فالحكم على ما ذكرنا ، إلا أنا إنما ~~/~~ نجعل النكول وردّ اليمين ~~/~~ كالبينة في حقهما ، وأما في حق ~~/~~ غيرهما فلا^(٥)، وأما ~~/~~ إذا ادعى عليه أنه يلزمه تسليم المال إليه فأنكره ~~/~~ ، من أصحابنا من قال : لا تسمع هذه الدعوى ، (ولا) ~~/~~ يحلف ؛ لأن الوكالة لم تثبت^(٩) . ومن أصحابنا من من قال : ينبغي على أنه لو اعترف بالوكالة، هل يلزمه تسليم المال إليه ؟ فإن قلنا : يلزمه ، فيحلف .

وإن قلنا : لا يلزمه (تسليم المال) ~~/~~، فينبني على أن النكول وردّ اليمين بمنزلة الإقرار أو بمنزلة البينة ؟ فإن قلنا : بمنزلة الإقرار ، فلا يحلف ؛ لأن نهاية

~~/~~ في (ج) : الحق .

~~/~~ ساقط من : (ج) .

~~/~~ في (م) : ورد اليمين في حقها .

~~/~~ ساقط من : (م) .

(٥) انظر : بحر المذهب ٢٠٤/٨ ، المهذب ٣٥٦/١ ، حلية العلماء ١٥٣/٥ ، التهذيب

٢٣٠/٤ ، البيان ٤٥٣/٦ ، فتح العزيز ٨٦/١١ ، روضة الطالبين ٣٤٦/٤ ، الأنوار لأعمال

الأبرار ٤٩٣/١ .

~~/~~ في (م) : فأما .

~~/~~ في (م) : فأنكر .

~~/~~ ساقط من : (م) .

(٩) قال أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (٢٠٤/٨) : « وإن لم تكن له بيعة ،

فالقول قول من عليه الحق بلا يمين ، وقياس مذهبننا : أنه لا تسمع دعواه عليه ؛ لأن الوكيل

بالخصوصة ، لا يدعي قبل ثبوت وكالته عندنا » .

~~/~~ ساقط من : (م) .

الأمر أنا إذا عرضنا اليمين عليه يقرّ بالوكالة ، وبعد الإقرار ليس يطالبه بالتسليم.

وإن قلنا : النكول وردّ اليمين بمنزلة البينة كان له تحليفه ؛ رجاء أن ينكل فتردّ اليمين عليه ، فيحلف ، ويصير كما لو أقام البينة ، فيلزمه تسليم المال إليه^(١) . /

[م/١٥٣]

(١) انظر : مراجع الشافعية السابقة.